

وتهدف عملية النداء الموحدة إلى تعبئة الطاقة الكبيرة التشغيلية للمنظمات غير الحكومية كشركاء غير منصفين في العراق. وهناك (15) مشروعاً لمنظمات غير حكومية في عملية النداء الموحدة (تشكل 23% من إجمالي المشاريع). ولا يعكس ذلك المشاركة الهائلة للمنظمات غير الحكومية في عمليات عملية النداء الموحدة ذاتها. مما نتج عنه تقييماً أكثر واقعية للاحتياجات والاستجابة المتوقعة. كما أن وجود صندوق الاستجابة الإنسانية الموسع الاحتياطي المدرج أيضاً في عملية النداء الموحدة سيدعم المنظمات غير الحكومية وكذلك وكالات الأمم المتحدة عن طريق تقديم تمويل سريع في حالة حدوث طارئ غير منظور أو غير متوقع.

هذا وقد نمت الحركات الإنسانية داخل العراق بشكل ثابت خلال العام المنصرم. وعملت عملية النداء الموحدة على جمع تلك التداخلات في إطار عمل شامل. لكي تتمكن تلك المنظمات من إن تستجيب مجتمعة بشكل استراتيجي وأكثر فاعلية. كما أنها تمكن من إجراء ربط واثق لجهود إعادة التأهيل والتعافي المستمرة التي ما تزال تلك الوكالات تتابعها بنشاط خصوصاً من خلال صندوق الإئتمان العراقي.

وتعتبر عملية النداء الموحدة مؤشر على بداية الإجراء الذي سوف يجمع المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية لكي تبني استراتيجيات ذات توجه مشترك كما تهدف إلى تعظيم القدرة التشغيلية على أرض الواقع. لا يزال العمل في العراق ينطوي على مخاطر شديدة. وتهدف عملية النداء الموحدة هذه إلى حشد الإرادة والطاقة القوية لمساعدة العائلات العراقية من العراقيين أنفسهم. والذين ما زالوا يواجهون المخاطر الهائلة بشجاعة. ومن المنظمات غير الحكومية التي تعمل بشكل قريب وسري من واقع الثقة مع المجتمعات المحلية ومن وكالات الأمم المتحدة التي تستطيع حشد مصادر وطاقات وطنية هامة.

وعلى الرغم من ذلك. فلا تزال هناك فجوات في عمليات التنسيق وفي نظام المعلومات مما يستدعي سدها. ولا تزال عملية جمع البيانات محدودة. والمساعدة ليست دائماً متوفرة. وقد تم بناء آليات التنسيق لغايات التحليل والرقابة والتقييم داخل عملية النداء الموحدة. إدراكاً منا للحاجة إلى وجود قاعدة إثبات أقوى. وسوف تزيد هذه الخطوات من مسألتنا تجاه المستفيدين وتجاه المانحين وتعزز فاعلية الحركة الإنسانية. حيث لا يستحق العراقيون أقل من ذلك.

ازدادت الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير خلال العام المنصرم في العراق مما فاقم المشاكل المزمنة والناجئة عن العقدين الماضيين. ويواجه الملايين من العراقيين حالياً من المعاناة والحرمان بشكل واسع.

وقد فشلت الخدمات الاجتماعية في العديد من المناطق كما كان حكم القانون غائباً. وبحول الخوف دون الوصول إلى الخدمات من قبيل المدارس والمستشفيات والمهندسين من تقديم خدماتهم على الرغم من قدرة العراق الهامة على توفير احتياجات مواطنته. أدى كل من الصراع والجريمة إلى قتل ما يقارب من 151000 مدنياً. مما نتج عنه عشرات الآلاف من النساء الأرامل والأيتام. كما أدى إلى قطع خدمة إجتماعية أساسية واحدة على الأقل عن 60% من السكان وأجبر 1.26 مليون شخص على ترك منازلهم منذ عام 2006 (مما أضاف 2 و1 مليون شخص إلى مستويات التشريد الداخلية السابقة) وترك أربعة ملايين عراقياً مهجرين غذائياً.

وقد طرأ تحسن على الوضع الأمني وانخفاض في حوادث العنف منذ شهر تموز 2007. وخصوصاً في بغداد. ومع ذلك. فإن العائلات العراقية ما تزال تواجه تحديات يومية فيما يتعلق بحياتها ووسائل عيشها. وإدراكاً منا لأهمية التصدي إلى هذا الوضع. فإن قرار مجلس الأمن 1770 دعى جميع المعنيين إلى سرعة التصدي إلى كافة الاحتياجات الإنسانية في العراق وبصورة شاملة وضمن الإطار الأوسع لأهداف تعافي العراق على المدى الطويل.

إن عملية النداءات الموحدة لعام 2008. هي خطة عمل للوفاء بهذه الاحتياجات. وهي تهدف إلى توفير الاحتياجات الملحة لأكثر العراقيين وللأفراد المقيمين داخل العراق بغض النظر عن حالتهم (ويشمل ذلك. دون حصر - الأفراد المشردين داخل العراق. وبأمر الحاجة) وذلك من خلال إجراءات مستقلة وغير متحيزة.

ويعكس المبلغ البالغ 265 مليون دولار المطلوب في عملية النداء الموحدة هذه الجزء المتعلق بالاحتياجات الإنسانية الراهنة التي بإمكان الوكالات والمنظمات غير الحكومية الإيفاء بها على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة في مجالات المياه. والسلامة الصحية. والأمن الغذائي. والخدمات الصحية الأساسية. والحماية. والمأوى. والتعليم. وهي تستهدف تلك الاحتياجات التي لم يوفى بها متحققة إلى حين تفعيل موارد الحكومة وطاقاتها. ولا يستطيع حوالي 22% من هؤلاء المشردين. على سبيل المثال. الوصول إلى نظام التوزيع القومي للغذاء. وسوف تساعد الإجراءات المخطط لها في عملية النداء الموحدة. هؤلاء الناس حتى تتمكن الخدمات الوطنية من القيام بدورها.